الخبراء ينتقدون غياب التطبيق الفعلي للوعود الحكومية.. والاعلام في مخاض بعد ضرب الصحافيين في البرلمان:

تقرير لإذاعة «عمان نت»: عام 2006 شهد تجاوزات وانتهاكات غير مسبوقة لحريات الصحافيين الاردنيين

عمان ـ «القدس العربي»
من بسام البدارين:

شهد الأردن في العام 2006 حالات اعتداء على الصحافة كان من أبرزها قيام عدد من النواب بضرب مصورين صحافيين داخل قاعة المجلس وإغلاق موقع وكالة عمون الالكترونية، بالإضافة إلى توقيف رؤساء تحرير على خلفية نشر الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم.

ونقلت إذاعة «عمان نت» الإلكترونية عن رئيس مركز حماية وحريات الصحافيين نضال منصور قوله بعدم وجود تقدم ملموس في واقع حريات الإعلام في الأردن، وان الحديث الإيجابي عن دعم حريات الإعلام غير مطبق على الأرض، وأعاد منصور ذلك إلى عدة اسباب قائلا «إذا لم يترجم الكلام عن الحريات الصحافية إلى أفعال يبقى بلا جدوى».

وقدم منصور أمثلة على ذلك «منذ عام 1999 ونحن نقول نريد تشريعا لا يجيز حبس الصحافيين ويضمن حرية الحصول على المعلومات، وبالنتيجة حتى الآن البرلمان لم يقر قانون حق الوصول للمعلومات والحكومة أرسلت قانونا للوصول للمعلومات سيىء في مضمونه ولا يضمن أي حق في الوصول للمعلومات».

وأشار منصور إلى عدم تفهم البرلمان والحكومة لدور الإعلام، حيث قال «كل اللقاءات التي عقدت مع البرلمانيين يثيرون مسألة أن الصحافة تسيء لهيبة البرلمان، والحكومة تثير كذلك هذه القضية وهذا يدل على عدم التفهم للدور الذي تقوم به وسائل الإعلام بالإضافة إلى التدخل الأمني بالصحافة».

ونوه منصور أن هناك عدم رضى في الوسط الصحافي عن الأجهزة المناط بها حماية الصحافيين، حيث يضيف «إذا عدنا إلى عام 2005 فالأرقام كانت تشير أنه لا يوجد رضى على المجلس الأعلى للإعلام. والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات غير الحكومية مازالت محدودة وما زالت مؤسسات المجتمع المدني هشة».

ونقل تقرير الإنتهاكات الذي اعدته الإذاعة عن الباحث والقانوني يحيى شقير قوله بان الصحافة تقوم بدورها في العالم والأردن أيضا وفقا لثلاثة معايير هي مهنية جيدة للصحافيين، بالإضافة إلى تشريعات تتوافق مع المعايير الدولية لدور الصحافة في المجتمعات الديمقراطية، وإذا دقت الأمور بين الشعرة والشعيرة تنبع أهمية المعيار الثالث والمتمثل في أخلاقيات المهنة لدى الصحافيين».

وشدد شقير على أن حرية الصحافة في أي بلد تمثل مؤشرا على حالة الحريات العامة فيها، مؤكدا أن الحرية غير كافية في الأردن، وإنها تتعرض لانتهاك والمطلوب تطبيق المعايير الثلاثة المتمثلة بالمهنية والتشريعات المناسبة والأخلاق في المهنة.

وعلق شقير على واقع التشريعات في الأردن قائلا «انها لا تتوافق مع المعايير الدولية للديمقراطية ومن أمثلة ذلك آخر تعديل على مشروع قانون المطبوعات والنشر، حيث أن الغرامات فيه تصل الى (20000 دينار) وإذا لم يلتزم الصحافي بالدفع فانه يحبس يوما عن كل دينارين وهذه التشريعات ذات الغرامات العالية لها تأثير على عمل الصحافي وتزيد من حجم الرقابة داخل الصحافي وتردعه عن نقد الحكومة.

وقد اتفق منصور وشقير على أهمية العامل المهني في العمل الصحافي ومساهمته في إيجاد مناخ من الحرية الصحافية، مشيرا الى ان «وسائل الإعلام في الأردن تعطي ذريعة للمسؤولين والحكومات للانقضاض على حريات الإعلام فكثيرا ما نواجه مسؤولين يسألون هل تقبلون بهذه الصحافة غير الصادقة؟ متذرعين ببعض الصحف ووسائل الإعلام غير المهنية لذلك يجب علينا كصحافيين أن نمارس المهنية والدقة في العمل الصحافي».

وأثار منصور مسألة السيطرة على الإعلام، معتبر أن الإعلام في الأردن مسيطر عليه إما حكوميا كوسائل الإعلام ذات المرجعية الحكومية أو إعلانيا كوسائل الإعلام الخاصة التي تسعى إلى الكسب المالي. مطالبا بضرورة العمل من اجل تطوير الحالة المهنية للصحافة والاحتراف الصحافي، حيث أن استقلالية الصحافة مهمة للحرية وإلا فان حرية الإعلام ستبقى منقوصة كما أشار.

وحول تعاطي الأسرة الصحافية مع الاعتداءات على الصحافيين والحريات الصحافية قال منصور «هناك نمو كبير في حالة التضامن داخل الأسرة الصحافية، وهذا ما عكسه الموقف من الاعتداء على المصورين الصحافيين في مجلس النواب، ولكن المهم بناء إجراءات على ارض الواقع للتضامن تكون قانونية. وعلى سبيل المثال في قضية حجب موقع عمون الإخباري حتى الآن لا يوجد حالة من الالتفاف الفعلي دعما للمطالبة بالكشف من وراء حجب الموقع، حتى أن الزملاء سمير الحياري وباسل العكور لا يستطيعان اتهام الحكومة لان هذا الموضوع بالنسبة لهم مجهول، لكننا نعرف أن هناك جهة رسمية تقوم بعملية الحجب وأيضا يتم استدعاء الزملاء للتحقيق».

وحول الرؤية لواقع الإعلام في العام الحالي 2007 قال شقير «أتمنى وانصح متخذ القرار في الأردن أن الحكومات تعيش في بيت زجاجي وأي انتهاك يعرف بعد دقائق ويتم نشره وليس من السهل إخفاء الانتهاكات ونحن نريد التقدم لبلدنا الأردن والبلدان العربية وهذا التقدم يتحقق بضمان حرية الصحافة واستقلال القضاء».

أما منصور فأشار إلى ضرورة العمل الجاد في هذه الفترة لضمان مناخ من الحرية الصحافية في الأردن. وأضاف «نريد أن نعمل من اجل التغيير وان نتحالف من اجل ذلك. فهناك قانون المطبوعات والنشر وقانون حق الحصول على المعلومات يجب على المدافعين عن حرية الإعلام في الأردن أن يتفقوا على آليات للضغط والعمل في 2007 ليكون هذان القانونان نموذجا ايجابيا لحرية الإعلام».

وأكد منصور «يجب أن نفعل آليات الحماية للصحافيين والدفاع عنهم في المحاكم ويجب أن نفضح الرقابة المسبقة. وهذه ليست أمنيات، ولكن يجب أن تكون هناك إرادة وجهود لذلك.. وأقول للحكومة ان الحديث الايجابي لم يعد يكفي.. وأقول للبرلمان أن مسؤوليتهم ضمانة الحريات لأنهم يمثلون الشعب.. وأقول لمؤسسات المجتمع المدني علينا أن نتحرك لأنه لا يوجد متسع من الوقت للانتظار عشر سنوات أخرى».

وأشار منصور الى ان «الإعلام في الأردن يمر في مخاض منذ العام الماضي وهذه السنة حيث نمر في مرحلة مفصلية إما أن يتحرر الإعلام، وإما أن نبقى نعيد نفس الشعارات التي بدأناها منذ عام 1989 حتى الآن فمنذ عودة الحياة الديمقراطية وحتى الان، ونحن نتحدث عن وقف التدخل الحكومي في الإعلام ودور اكبر لمؤسسات المجتمع المدني».

العرموطي يتهم الصليب الأحمر بالتواطؤ ويطالب بمتعلقات الرئيس الشخصية

السلطات الأردنية نحو الموافقة على مسيرة للمعارضة تندد بإعدام صدام اليوم الجمعة

عمان ـ «القدس العربي»:

فتحت السلطات الأردنية الباب على مصراعيه خلال اليومين الماضيين أمام التعبير الشعبي والحزبي عن مشاعر الغضب جراء الإعدام الطائفي للرئيس العراقي صدام حسين، فيما توسعت الصحف الرسمية وغير الرسمية في إدانة الإعدام والتفاصيل الطائفية التي احاطت به.

ويتوقع ان تصدر مساء امس الخميس موافقة رسمية على تنظيم مسيرة إحتجاج جماهيرية حاشدة طلبت أحزاب المعارضة ترخيصها منذ عدة أيام وتحشد قوى المعارضة لهذه المسيرة التي ستشارك بها قطاعات واسعة من الشعب الأردني ومئات المواطنين، بحيث تنطلق من أمام المسجد الحسيني الكبير وسط العاصمة عمان.

ووصفت عدة صحف محلية الرئيس صدام بانه «سيد الشهداء»، وعلقت على واجهة النقابات المهنية في عمان لافتة كبيرة كتب عليها «القائد المجاهد الشهيد صدام حسين أبو الشهداء، قسما سنبقى على العهد إلى أن تتحرر أمتنا وتعود حرة أبية».

من جهة اخرى قال عضو هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي نقيب المحامين صالح العرموطي انه تلقى معلومات تشير الى تعرض المصحف الشريف الذي كان يحمله الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ومذكراته الشخصية للعبث وحتى الحرق من الاشخاص الذين تسلموه من القوات الامريكية والذين قاموا بتنفيذ حكم الاعدام.

وقال العرموطي في تصريحات نشرتها الصحف اليومية أمس انه يسعى واعضاء في هيئة الدفاع في عمان وبغداد للتأكد من صحة تلك المعلومات التي وصفها بالخطيرة، واشار الى ان النقابة ستسعى الى تشكيل هيئة تحقيق في تلك المعلومات، بالاضافة الى الاجراءات التي رافقت «الاغتيال السياسي» للرئيس صدام حسين.

وحمل العرموطي الصليب الاحمر مسؤولية اي ضرر يلحق بمقتنيات «الشهيد صدام»، مشيرا الى ان الصليب الاحمر تقاعس عن استخدام حقه بمقابلة صدام قبل تنفيذ حكم الاعدام واستلام وصيته واوراقه الخاصة والتي هي من واجباته بموجب الاتفاقيات الدولية. واعتبر العرموطي تصوير وعرض تسجيل عملية اعدام صدام بانه مخالف للاتفاقيات الدولية، كما هو توقيت تنفيذ الاعدام، مشيرا الى ان من مهام اي لجنة تحقيق يتم تشكيلها يجب ان يكون التحقيق في الاجواء التي احاطت بتنفيذ الحكم، والتي قال انها كانت تهدف الى استفزاز الرئيس الراحل وثنيه عن النطق بالشهادتين التي كانت آخر كلماته.

خلافات بين الصحف الإسلامية حول إعدام صدام.. «عقيدتي» ضده و«اللواء الإسلامي» معه و«صوت الأزهر» تلتزم الصمت.. ومطالب بمحاكمة بوش

موجة تعاطف مع صدام والاعجاب بشجاعته.. وتشبيه الحكام العرب بجحا.. تخلي مصر عن المحطة النووية.. وصراع حول التعديلات الدستورية

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن توالي ردود الأفعال على إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والاستعداد لاجتماع الرئيس مبارك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في شرم الشيخ وانخفاض كبير في درجات الحرارة، وموجة من الأتربة طوال الأيام الثلاثة القادمة.

طبعا، وما الذي ستقدمه حكومة الشؤم، على آخر قائمة الأوصاف والصفات، وافتتاح رئيسها الدكتور أحمد نظيف، مشروعات تكنولوجية لتطوير الخدمات في منطقة المعادي وشق الثعبان الصناعية، ومواصلة الشرطة جمع أولاد الشوارع، وظهور بؤرة في مدينة طنطا لانفلونزا الطيور، واستمرار عودة الحجاج والاستعدادات لاحتفال اشقائنا المسيحيين الأرثوذكس بعيد الميلاد المجيد يوم الأحد ـ أعاده الله علينا جميعا مسلمين ومسيحيين باليمن والخير والبركات، ومن أين يأتي الخير وحكومة الشؤم وما أشبه تواصل رفع أسعار الأدوية وتعطل حركة القطارات بين أسوان والقاهرة، وإلى القليل من الكثير الذي لدينا:

إعدام صدام

ونبدأ بتوالي ردود الأفعال على إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وقول زميلنا حازم منير أحد مديري تحرير جريدة «روزاليوسف» يوم الأربعاء: «إعدام صدام حسين حالة مختلفة تماما عن الجرائم التي ارتكبها وهي لا تستهدف إحقاق الحق أو اعمال العدالة قدر ما تسعى إلى تكريس الصراع الطائفي الدموي في العراق ونشره على استقامته في كل الإقليم، إدانة عملية الإعدام لا تعني أبدا التعاطف مع صدام أو التغاضي عن جرائمه أو السهو عن الخطايا التي ارتكبها وانما تعني رفض منطق الثأر وسفك الدماء حتى ضد مرتكبيها وتعني أيضا رفضا لسياسة واستراتيجية تسعى إلى إشعال المنطقة بالصراعات المدمرة.

والترحيب بإعدام صدام لا يعني أيضا العمالة للسياسة الأمريكية أو المشاركة في الترويج لسياسات طائفية وانما هي رؤية وتصور يجب ألا تسحب أصحابها إلى الخلط في المواقف بين انزال العقاب بمجرم تاريخي وبين مخالفة القواعد الإنسانية المستقرة في ضمير التاريخ البشري».

ولذلك سخر زميله بـ«الوفد» وعضو مجلس الشعب محمد مصطفى شردي في نفس اليوم من إعلان وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية غضبها من الطريقة التي عومل بها صدام قبل إعدامه وقال: «الغضب الذي تتحدث عنه الصحف غضب مصطنع غرضه الحد من الغضب العالمي تجاه واشنطن ولندن، وحديث المخاوف من الاضطهاد الطائفي الذي يمارسه الشيعة ضد السنة أيضا حديث مصطنع تماما، الإدارة الأمريكية هي التي تعطي الأوامر في العراق، وهي التي تحدد متى تتحرك حكومته وماذا تفعل، وإعدام صدام أول أيام العيد كان بأمر من الرئيس بوش وبوش يعلم تماما مدى كراهية الشيعة لصدام الذي لم يحظ بمحاكمة عادلة، رغم اقتناع العالم بجرائمه وإنه كان ديكتاتورا، ولا يمكن أبدا أن نصدق بعد كل ذلك أن الرئيس الأمريكي وتابعه توني بلير تأثرا بطريقة إعدام صدام والطريف أن الإدارة الأمريكية غاضبة لتسريب صور الإعدام وتقول إنها تمت بتليفون محمول!! لأن شهود العيان أكدوا أن هناك كاميرا فيديو دخلت إلى غرفة الإعدام، فهل كان مقصودا بها أن يتم تصوير الإعدام لعرضه على بوش وبلير وقيادات الغرب فقط!! لو كنت حقا تريد العدل والحرية يارئيس أمريكا فلتبدأ بحماية السنة من عمليات الإبادة التي يتعرضون لها والتي أشارت اليها كل صحف العالم، أما أن تخرج علينا اليوم وتعلن عن غضبك لجرم ارتكبته أنت وأتباعك فهذا أمر نرفضه، بل ونطالب بمحاكمتك أنت وبلير وقيادات العراق بتهمة انتهاك حقوق الإنسان في قضية إعدام صدام حسين». وإذا تحولنا إلى «المصري اليوم»، سنجد أن زميلنا محمد البرغوثي كان أشد غضبا من زميله شردي ـ إذ قال:

«صباح السبت الماضي استقبل المسلمون العائدون من صلاة عيد الأضحى، أحط وأخس إهانة شعروا بها طوال تاريخهم المهان مع هذه الأنظمة العربية الذليلة، لقد فاجأتهم الفضائيات بخبر إعدام الرئيس صدام حسين، وبعد دقائق من الذهول، فهم المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، المغزى الموجع والمهين لتنفيذ الإعدام في التوقيت الذي اعتدنا فيه «نحر» الأضاحي في أول أيام عيد الأضحى، وأدركنا ـ في مذلة مخيفة أن الإدارة الأمريكية اختارت هذا التوقيت لنا من إحساس ضئيل بالكرامة، في كل دول العالم التي يخضع حكامها لمحاسبة شعوبهم لا أحد يجرؤ على قبول هذا التحقير له ولشعبه ولثقافته ولقيمه الروحية بل لا تجرؤ هذه الطغمة المتوحشة من أشرار الإدارة الأمريكية على هذه السخرية القذرة من ثقافة الشعوب، إلا إذا كانت على علم مسبق بأن أتباعها الأذلاء الذين يحكمون هذه الشعوب نجحوا في استئصال الكرامة والنخوة والعزة من شعوبهم وأن مشاعر الاحتجاج على هذا الإمعان في التحقير لن تتجاوز «رجفة» الذبيحة تحت ساطور الجزار وأن الجسد العربي المثخن بالجوع والفقر والمرض وإهدار الكرامة لا يملك من كل عتاد المقاومة أو الرفض، غير ملة كسيرة عبرها دمعة استجداء للرحمة، من وحش خسيس يقف على رؤوس الضحايا شاهرا جبروته «النازي» ويتعامل مع دموع الأعين الكسيرة، بوصفها شهادة إضافية على استحقاق الضعفاء للهزيمة ودليلا تاريخيا دامغا على جدارة «النازي» بالنصر، المؤكد أن رسالة الإدارة الأمريكية تستهدف الحكام العرب قبل استهداف الشعوب العربية، فقد كان صدام حسين في فترة طويلة من سنوات حكمه المطلق للعراق واحدا من أكثر حكام الشرق الأوسط طموحا وقد تلاقى طموحه الإقليمي مع أطماع الإدارة الأمريكية في المنطقة وفي حربه الطويلة ـ وغير المبررة ـ ضد إيران كان صدام ينفذ حرفيا ما تريده أمريكا وإسرائيل، ولكنه في الوقت ذاته كان يظن أنه سيلعب مع هذه الوحوش الكاسرة وسيخرج من اللعبة قابضا على معظم نتائجها لحسابه الشخصي».

طبعا فهمنا المغزى وقالت عنه في نفس العدد صديقتنا الإعلامية الكبيرة فريدة الشوباشي عن أمريكا: «وهي تعي ذلك تماما وتنتظر جمع ثمار «الحرب الأهلية» المرسومة بين الشيعة والسنة، هذا الخطأ هو أن آخر صورة لصدام حسين هي صورة رجل شجاع، رفض عصب عينيه قبل الإعدام، لم تخر قواه وتوجه بقدميه ويديه المغلولتين في ثبات وقت كان «جلادوه المفترض أنهم في السلطة» ملثمين مذعورين من اكتشاف هوياتهم». وإلى «المصري اليوم» ـ يوم الأربعاء ـ وزميلنا محمد الشربيني المشرف على باب السكوت ممنوع ـ وقوله في بابه اليومي ـ سن إبرة ـ «رد الحكام العرب على رسالة أمريكا لهم بإعدام صدام ردا عاجلا وحاسما وقاطعا لا لبس فيه ولا شك. قالوا: «سمعنا وأطعنا وتعلمنا الدرس»!! قالوها بصوت لم يسمعه في الدنيا كلها إلا أمريكا والشياطين الجدد الذين يحكمونها، صوت لا يقاس بـ«الديس ـ بل» الذي نعرفه كوحدة لقياس الصوت، فالوحدة التي يقاس بها صوت حكامنا هي «الديس ـ ذُل» «وهي وحدة لقياس نسبة الخضوع ابتكرها الأمريكان للتعامل مع الحكماء أو العملاء، لا فرق بينهما في هذا الزمان، فكلاهما يجيد ما نتصوره بجهلنا صمتا، بينما أمريكا أم العلم والعلماء اكتشفت منذ وقت طويل أنه صوت، لكنه صوت المهانة والانكسار، صوت من يطبقون حكمة جحا الذي قالوا له أن الرذيلة في مدينته ثم الحي فالشارع فالبيت الذي يضمه وأسرته، وكل مرة يزعم أن الخطر بعيد عنه، حتى صرنا نشك أن جحا كان يتشوق للساعة التي سيأتي فيها دوره!!».

وإلى «أخبار» أمس، وتعليقها الذي قالت فيه: «رغم أن الحكومة العراقية حاولت إخراج مشهد النهاية الخاصة بإعدام الرئيس المخلوع صدام حسين على أفضل وجه ممكن، إلا أنه للأسف الشديد خرج إلى العالم على اسوأ ما يكون بل لا نبالغ ان قلنا أنه جسد مشهدا طائفيا بامتياز لقد أحسنت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة تحقيق لكشف ملابسات ما حدث ولكن الأهم هو الإسراع بعلاج الآثار المدمرة التي خلفها هذا المشهد الطائفي الأليم».

كما قال زميلنا محمد عبدالمنعم في عموده اليومي ـ بالمنطق ـ فبدأ بصدام: «بصرف النظر عن أخطاء صدام حسين ـ وهي عديدة وقاتلة ـ إلا أن الرجل استطاع أن يكتسب تعاطف واحترام الكثيرين في كافة أنحاء العالم بسبب صموده وشموخه في مواجهة الموت وكان أكثر شجاعة وثباتا من جلاديه الذين ارتكبوا وتدنوا وكشفوا عن أحقادهم الطائفية المريرة والكامنة بشكل كان غائبا عن إدراكنا جميعا، ولكن يبدو أنه لم يغب يوما عن إدراك صدام حسين!».

وإلى «الأهرام» وزميلنا أحمد البري وقوله: «وبالرغم من صعوبة لحظة الإعدام وقسوتها فإن صدام حسين ظل مرفوع الرأس قويا، ورفض تغطية رأسه، وردد الشهادتين، أما «جلادوه» فقد بدوا هم الخائفين والمرتجفين.

وهكذا كان صدام بطلا في مماته، كما كان بطلا في حياته، وخسرت حكومة المالكي الكثير، وسوف تشتعل الفرقة والانقسام بين طوائف العراق فالأكراد كانوا يريدون صدام حيا إلى أن يتم الحكم في قضيتهم، وحتى الكويت كانت هي الأخرى تريد محاكمته على غزوها وإحتلالها، لكن إعدامه يغلق كل الملفات المفتوحة بل ويزيدها غموضا فها هم الصداميون يختارون عزت الدوري نائب الرئيس العراقي الأسبق والمختفي حتى الآن زعيما لهم في دلالة واضحة على أن حزب البعث مازال ممسكا بخيوط قوية تؤهله لأن يكون له صوت مسموع في البلاد.

لقد أخطأ نور المالكي وعليه أن يعتذر عن قراره بإعدام صدام يوم عيد الأضحى المبارك وكفاه عنادا، فما يعيشه العراق الآن في ظل رئاسته الحالية أبشع بكثير مما عاشه في عهد من كانوا يسمونه «الطاغية»؟!».

الإسلاميون والإعدام

وإلى الصحف الإسلامية وكيف عكست ردود الأفعال على إعدام صدام، متفاوتة، ففي جريدة «عقيدتي»، قال رئيس تحريرها زميلنا مجدي سالم في بابه ـ في الصميم ـ «بعيدا عمن أعدم صدام حسين، سواء كان صدام حسين يستحق الإعدام؟! نعم، وبكل تأكيد، كان يستحق الإعدام، ولآلاف المرات بقدر عدد الضحايا الذين قتلهم بنفسه، أو تم قتلهم بأوامر منه، الذين يتحدثون في الأمور السياسية أو حتى الوطنية، أو أكثر من ذلك الإنسانية يتناسون أن شرع الله فوق كل شيء وأنه سبحانه وتعالى غالب على أمره مهما طال الزمن، وشرع الله يقول، من قتل يقتل، وصدام قتل الآلاف وتسبب في قتل وتشريد مئات الآلاف وأغلبهم ضحايا أبرياء لم يكن لهم أي ذنب سواء كانوا من العراقيين أو غير العراقيين، سنة، وشيعة، وأكرادا، وأيضا رجال وأطفال ونساء وشيوخ، والذين يستنكرون أن يتم إعدام صدام في أول أيام عيد الأضحى يتناسون أن صدام حول أعياد المسلمين في أنحاء كثيرة من بلاده والبلاد المجاورة إلى مآتم وأحزان لا نهاية لها، وأخيرا، الذين يرون أن صدام مات شهيدا للعروبة وللأمة التي هتف باسمها قائلا: تحيا الأمة، وهو على منصة الإعدام يتناسون أن صدام كان من أوائل الذين طعنوا هذه الأمة بخنجره في ظهرها عندما تسبب بطغيانه وتجبره وأيضا تآمره في فتح الأبواب لكل أعدائها فدخلوا من كل حدب ينسلون، هذا هو صدام الذي يتباكون عليه اليوم دون أن يفكروا لحظة فيما جنته يديه من جرائم، ولنترك صدام إلى جلاديه وهم ليسوا أفضل منه ولكن الله يُسخر من عباده من يشاء لما يشاء. سواء كانوا صالحين أو فاسدين وهو الذي يسلط أبداناً على أبدان، ولا يقلل من طغيانهم أبدا أنهم أعدموا طاغية ولكن إرادة الله شاءت أن يتم عقاب صدام في الدنيا بأيديهم مثلما سيتم عقابهم بأيدي آخرين بإذن الله».

والملاحظ أن «عقيدتي»، اتخذت هذا الموقف الذي عبر عنه رئيس تحريرها، وهي تصدر عن دار التحرير التي تصدر «الجمهورية» و«المساء» و«حريتي»، بينما كان موقف جريدة «اللواء الإسلامي» التي تصدر عن مؤسسة «أخبار اليوم»، مختلفا تماما، فقد قال رئيس تحريرها وزميلنا محمد الزرقاني، في بابه مجرد اجتهاد، مشيدا بصدام:

«×× لا شك أن للرئيس العراقي الراحل صدام حسين الكثير من الأخطاء والسلبيات والتي تستحق أن يمثل بسببها أمام القضاء ولكن للرجل أيضا ايجابياته الكثيرة، سواء على مستوى بلده أو على المستوى القومي العربي، وإذا كان الشكل الظاهري للمحاكمة «المهزلة» التي أقيمت له، هو محاكمته على بعض سلبياته، فإن الحقيقة أنه تمت محاكمة صدام حسين بل وغزو العراق وعزله بواسطة قوى أجنبية غاشمة محتلة لم يكن إلا لايجابياته، بعد أن جعل من العراق قوة عربية وإسلامية ودعمه المستمر للفلسطينيين في مواجهة احتلال صهيوني غاشم، ومن هنا كان لابد من التخلص منه، وبدأ جورج بوش «الأب» الخطة الدنيئة، ثم استكملها ابنه جورج بوش بصورة أكثر دناءة ووحشية، وتحت ستار فرض الديمقراطية والحرية على ربوع العراق، تم انتهاك ذلك البلد العربي في جريمة دولية متكاملة الأركان، وتم إبعاد صدام عن موقعه الشرعي، وتقديمه لمحاكمة هزلية انتهت بالحكم بإعدامه، وكان القضاة من الأكراد بينما كان الجلادون الذين قاموا بتنفيذ الحكم من الشيعة، وهو مخطط أمريكي واضح للمزيد من الفتنة والطائفية التي تدمر العراق الآن!!

×× لقد أرادت أمريكا إذلال صدام حسين فقامت بإعداد سيناريو القبض عليه، ثم وضعه في قفص الاتهام خلال المحاكمة، وأخيرا بإعدامه في أول أيام عيد الأضحى ـ وهو ما يمنعه القانون العراقي نفسه ـ ولكنها لم تنجح في ذلك، وكان صدام صامدا في كل هذه المراحل ولم تهتز له شعرة أو جفن حتى في تلك اللحظات التي سبقت إطباق حبل المشنقة حول عنقه، أما الخزي والعار فكان لجورج بوش طاغية العالم ولأذنابه الذين أتى بهم ليفتتوا العراق ويقفوا في مواجهة صدام وهو يستعد لملاقاة ربه ليسبوه، وكان أقوى منهم في ذلك الوقت، وسخر منهم ووصفهم بأنهم ليسوا رجالا، وهم بالفعل كذلك، وبلغ منهم الحقد أنهم لم يتركوا الرجل يكمل شهادته وسارعوا بقتله هربا من عينيه التي فضحتهم حتى وهم مقنعون!!

×× إن ما فعله صدام حسين، بل وما فعله «هتلر» لا يمثل شيئا أمام جرائم جورج بوش، «البلطجي» الذي يعتمد على قوة بلده الغاشمة، وهي جرائم تستوجب تقديمه لمحاكمة دولية تضم قضاة من جميع أنحاء العالم».

كما نشرت مقالا للدكتور أحمد محمود كريمة، استاذ الشريعة بجامعة الأزهر قال فيه عن الذبح: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة»، توجيه نبوي كريم من رسول الله «ص» يحقق مقاصد سامية من تأصيل روح «الإحسان» فيمن يعقل وما لا يقل!

و«الإحسان» مبدأ إسلامي أصيل، قال الله «عز وجل» «وإن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون» النحل 90 يجب العمل به مع المسلم وغيره، مع الآدمي وغيره، ولكن هذا المبدأ غاب تماما في «قتل» الرئيس العراقي العربي السني المسلم في فجر أول أيام عيد الأضحى، فقد أهدر جلادوه ـ المتسبب والمباشر ـ شعور أسرته وقبيلته وعشيرته، ومحبيه، وشعور المسلمين جميعا، أن يعكر عليهم صفو عيد الأضحى بقتل رجل أعزل تجرد من منصبه وتجرد عن حق الدفاع الشرعي بضماناته وبغض النظر عن استحقاقه «القتل» من عدمه، فهو شخصية عامة، اكتنفت محاكمته ملابسات وظروف عديدة، وكان يجب على محاكميه التريث والتمهل واستيفاء جميع السبل، واستنفاد كل الوسائل، لإعطاء «صدام» قناعة، باستحقاقه، القصاص، وإعطاء الناس ـ مؤيديه ومخالفيه على السواء ـ اليقين الراسخ باستحقاقه القتل، أو القصاص!

أما سوء اختيار «الزمان» و«المكان» معا، بالإضافة لعدم اكتمال محاكمته من الناحية الشرعية، فيجعل إعدامه بمثابة القتل بمبناه ومعناه! أراد جلادو صدام أن يجعلوا «عيد الأضحى» ذكرى سنوية لقتله، ينفسون فيه عن روح عداء وبغضاء نحوه، ورسالة إرهاب متجددة لمن أرادوا إيصال رسالة لهم إلا أنهم في الواقع ـ مع إهانتهم للشعور العام ـ كرموا قتيلهم من حيث لا يشعرون! والله «تعالى» غالب على أمره». أما صحيفة صوت الأزهر، فقد واصلت التزام الصمت.

الساخرون والإعدام

وإلى الساخرين وإعدام صدام حسين، فيوم الأحد كان كاريكاتير الرسام الموهوب بـ«الأخبار» مصطفى حسين، عن بوش وهو يتحدث للتليفزيون قائلا: «وكان القصد من إعدام صدام في هذا الوقت علشان نشارك كل المسلمين فرحتهم ونضحي معاهم في العيد الكبير».

ويوم الاثنين كان الرسم عن سنة 2006، وتدلت من رقم 6 مشنقة، وواحد يقول لزميله: «كانت سنة مهببة حتى شوف آخرتها شكلها ايه؟».

أما جحا بـ«الأحرار» فقال يوم الثلاثاء في بروازه: «لم يكن إعدام صدام حسين أول أيام عيد الأضحى مقصودا به جرح مشاعر المسلمين، وانما قصد منه منع حضور الجماهير لمباراة القمة».

وجحا يشير إلى مباراة الأهلي والزمالك بينما مدير تحريرها زميلنا وصديقنا عصام كامل قال في عدة فقرات في بابه اليومي ـ فيتو ـ «قال موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي ان عملية إعدام صدام حسين عراقية مائة في المائة والطريف أن الربيعي نفسه مشكوك في جنسيته.

× اختار حزب البعث عزة الدوري رئيسا للعراق وقائدا عاما للقوات المسلحة بعد إعدام صدام حسين، أما نوري المالكي فهو ممثل أمريكا على المسرح العراقي.

× إذا كانت الانتخابات والديمقراطية قد تأتي بأشباه المالكي وطالباني إلى صدارة الحكم في منطقتنا فأننا سندافع عن الديكتاتورية بدمائنا».

الرئيس والتعديلات الدستورية

وإلى رئيسنا والتعديلات الدستورية التي طلب ادخالها على 34 مادة وأسعدت الباحث القبطي عادل جرجس لأنها ستغلق الباب أمام المحظورة، وعبر عن سعادته وسروره وحبوره بالقول يوم الأربعاء في جريدة «روزاليوسف»: «على الرغم من تأكيد الرئيس مبارك خلال طرح مبادرته للتعديلات الدستورية على أنه رئيس لكل المصريين وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية المقترحة تعطي الفرصة للجميع في ممارسة العمل السياسي فإن هذه التعديلات جاءت بمثابة الزلزال الذي أطاح بأحلام الجماعة المحظورة في إقامة الخلافة الإخوانية لأن هذه التعديلات قد قطعت الطريق على الإخوان في التلاعب بورقة الدين لتحقيق مآرب سياسية فبمقتضى هذه التعديلات سوف يكون محظورا استخدام الدين في السياسة.

ـ اعتبر نواب المحظورة أن التعديلات لا تهدف فقط لإقصاء الجماعة عن العمل السياسي قدر ما تهدف إلى إقصاء الشعب كله عن العمل السياسي مؤكدين أن 97 % من الشعب مستقلون وغير مشتركين في أحزاب سياسية وهو قول مردود عليه فإن صدقنا أن الشعب كله مستقلون فهل هذا يعني أن المحظورة هي ممثل كل المستقلين من الشعب؟ ثم إن كانت هذه النسبة صحيحة كما يظنون فمن إذن انتخب الحزب الحاكم؟ فإلى متى تصر المحظورة على لعب دور أكبر من حقيقتها؟».

ونترك صاحبنا عادل حيث هو في «روزاليوسف» لننتقل إلى زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد رئيس تحرير «المصري اليوم» الذي قال انه تلقى رسالة من المهندس ورجل الأعمال نجيب ساويرس عن اقتراحاته بشأن تعديل «الدستور» بما يتوافق مع المواطنة فقال: «ويقترح ساويرس أن يؤكد التعديل الدستوري الجديد على مبدأ المواطنة دون مواربة إذ ينص الدستور الحالي في المادة 40 على: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس و الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» وما دمنا قد اتفقنا على حق المواطنة الكامل، فلابد من تعديل المادة رقم «2» التي تنص في الدستور الحالي على أن «الإسلام دين الدولة»، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ويتمتع غير المسلمين بجميع الحقوق الدستورية التي يكفلها هذا الدستور للمصريين كافة وتسري على الأحوال الشخصية الخاصة بهم ما تقضي به شرائعهم»، أو اقتراح آخر ينص على: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتسري على الأحوال الشخصية لغير المسلمين ما تقضي به شرائعهم»، وفي اعتقادي أن اقتراح نجيب ساويرس ينطلق من فهم مشترك ورغبة عامة لدى الجميع بأن يحسم الدستور سؤال «المواطنة»، فمن رحمه ستولد حلول كثيرة لأسئلة أصعب، فمن العار على مصر، وهي تسعى للمزيد من الحرية والديمقراطية والنمو، أن تكون نظرتها لحقوق المواطنة أقل وعيا وتحضرا من دستور 1923، الذي وضع في ظل احتلال غاشم ونظام ملكي عتيد».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وأمين أمانة السياسات، وعودة أستاذ الأدب العربي الدكتور إبراهيم البحراوي للأسبوع الثاني على التوالي، في مقاله يوم الثلاثاء بـ«المصري اليوم»، لتشبيهه بعميد الأدب العربي الراحل الدكتور طه حسين، فقال: «أنني أعتقد أن جمال مبارك كمنتج للسياسات يتسم بدرجة عالية من الوعي الاجتماعي لتاريخي الذي يسمح له بالاستجابة على إلحاحي أنا وآخرين بشأن هذه القضية، إن واجبي هنا أن أواصل الإلحاح إلى أن أرى سياسات تحمي الطبقة الوسطى من الانهيار نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار وتنتشل المحرومين المنتشرين في الشوارع ويهددون حياتهم وحياة الآخرين، ولقد تصادف نشر مقالي يوم الثلاثاء مع خطاب الرئيس حول هذه التعديلات التي يجب أن أتوقف عند مفاجآتها العظمى بالترحيب والحفاوة وهي إدراج مفهوم المواطنة وقيمها ومبادئها في نصوص الدستور، إن هذا هو المفهوم الذي حمل الحياة الأوروبية من ظلام الاستبداد الكنسي وظلمه للمواطنين بالتمييز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق إلى نور الحياة المدنية المعاصرة.

وهنا يستحق أمين السياسات ورفاقه من لعلماء إبداء التقدير لهذه النقلة المستنيرة ذات الأثر العميق على تماسك الوطن ونسيجه الإنساني والاجتماعي، إن تقريب تجربة طه حسين من جانبي لجمال مبارك ستتواصل بكل المودة فلا أرى فيها عيبا طالما كانت مقاصدها مصالح الوطن وغاياتها صالح أجياله».

وإلى «الدستور» التي نشرت تحقيقا لزميلنا محمد الدسوقي رشدي جاء فيه: «نأمل نحن المواطنين المصريين أن نخاطب مسؤولينا ورؤساءنا وجها لوجه أو حتى من وراء حجاب ندخل قصور الرئاسة ونرى أملاكا مثلما يفعل الأمريكان حينما يذهبون للبيت الأبيض ولن نكتفي بأن نرى الرئيس ومن معه أو يشاهدونها هم من فوق أبراجهم العالية حتى لا نصل لتلك المرحلة التي نطرح فيها هذا السؤال الكارثة الذي يقول هل هم بشر مثلنا؟ هل يأكلون؟ هل يشربون هل يمشون على أرجل؟ أم هم ملائكة منزهون؟ للأسف أصبحنا نطرح هذا السؤال بعد أن مرت علينا سنوات عجاف جعلتنا نتعامل مع سكان القصور الرئاسية وكأنهم آلهة وإن لم تكن مصدقا أن معظم المصريين لديهم هذا التصور فتابع معنا ذلك الظهور الالكتروني للسيد جمال مبارك الذي باغت وأدهش مجتمع المدونين والمتعاملين مع شبكة الإنترنت بظهور مدونة جديدة تحمل اسمه، يسجل فيها يومياته ويكتب انطباعاته ويطرح تساؤلاته، المدونة التي تحمل لقب الوريث مثل صاحبها كانت مفاجأة أدهشت الكثيرين ويمكنك أن تلمس خيوط هذه الدهشة بين الكلمات الواردة في التعليقات التي كتبها الشباب المصري على يوميات نجل الرئيس، المدونة التي تحمل اسم جمال مبارك تعامل معها البعض على أنها حقيقة وعلى أنه ليس من المستبعد أن يفعل جمال مبارك هذا الأمر في سبيل أن ينال رضا الشباب المصري وفي سبيل تحقيق أرضية شعبية تعينه على مواجهة حالة الرفض لمجيئه رئيسا بعد والده. بقية الزوار استبعدوا أن يكون جمال مبارك صاحب هذه المدونة ولكنهم اتفقوا على شيء واحد سواء كان جمال مبارك هو الذي يكتب أم شخص غيره فإنهم سيردون ويعلقون لعل جمال مبارك يقرأ أو تصله تقارير الأمن ويعلم رأي الناس فيه والبعض اعتبرها ساحة للتنفيس والانتقام من النظام السياسي كله في شخص جمال، فصاحب مدونة يحيى عايش كتب تعليقا يقول «ياجماعة بالراحة، كل ما في الحكاية أن هناك شخصا ظريفا حب ينصب لنا شاهد نرجم عليه زي ما بيحصل في الحج كده» وهو نفس ما أكده آخرون علقوا قائلين «البلوج ده فرصة هايلة للنفسنة، أنت وقعت ومحدش سمى عليك»، بعض الزوار طرحوا احتمال أن تكون المدونة فعلا صاحبها جمال مبارك ابن الرئيس ولكنه لا يكتب ولا يدرون لأنه باختصار مش فاضي ولذلك فهو يعتمد على شباب الحزب الوطني ليديروا له المعركة ويطرحوا أفكاره».

حكومة ووزراء

وأخيراً إلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، وما حدث في السعودية لصديقنا ووزير الشؤون القانونية والبرلمانية ورئيس بعثة الحج الدكتور مفيد شهاب الدين وقال عنه زميلنا بـ«الوفد» محمد أمين يوم الثلاثاء: «الدكتور مفيد شاب معروف بدبلوماسيته الشديدة، ونادرا ما يخرج عن شعوره، ولذلك كان ما دار بينه وبين السفير المصري في السعودية، مثيرا لعلامات استفهام كبيرة، فقد انتقد الوزير تصرفات السفارة والسفير، كما أنه كاد يخرج على آداب الحج، لولا أن الله سلم!! وأتصور أن د. مفيد قد فتح ملف السفارات في الخارج وليس سفارتنا في السعودية فقط، فهي بلا دور حقيقي تقريبا، ولا تقوم بأية ترتيبات، وإذا كان الوزير لا يزال على كرسي الحكم، وقد شكا من غياب دور السفارة، واتهمها بالتقصير، فماذا يفعل المصريون في الخارج؟!

وقد اعترف الوزير بأنه تاه وتعب وجلس على الأرض، ولم يجد من يرتب له الزيارة، على حد ما نشرته «المصري اليوم» أمس، إلى درجة أنه طلب إلغاء البعثة الرسمية والاكتفاء برؤساء البعثات النوعية، القرعة، والسياحة والشئون الاجتماعية، الغريب في القضية هو أن السفير فاجأه بأن القرار الجمهوري بتشكيل البعثة لم يصل إليه حتى الآن رسميا، مع أن الموسم قد انتهى بالفعل، وهو ما يفتح جراحا كثيرة، سواء في دور البعثات أو السفارات في الخارج، بشهادة الوزير شخصيا!!».

كما علق على هذه الحادثة يوم الأربعاء زميلنا بـ«الأخبار» إبراهيم سعدة بقوله في عموده اليومي ـ آخر عمود ـ «سفراء، وقناصل الدول الأخرى لا يحتاجون «توجيهات» من السيد الوزير للاهتمام بمواطنيهم في العواصم التي يخدمون فيها، فهذا الاهتمام هو أقل جهد يقوم به هؤلاء، ونظرة خاطفة لما تفعله السفارات والقنصليات الأجنبية لرعاياها في القاهرة ـ على سبيل المثال ـ يكتسب الاحترام والتقدير، فهم ـ رجال البعثات الدبلوماسية ـ يرحبون بتردد رعاياهم على مكاتبهم بنفس ترحيبهم بالأجانب، والأهم من الترحيب نراهم يبذلون كل ما في استطاعتهم من أجل حل مشاكل الرعايا المقيمين أو العابرين لدى الجهات المعنية، وإذا قبض على أحدهم في قضية، فلا تنقطع زيارتهم له في محبسه، ومتابعة التحقيقات، وحضور المحاكمة والتشاور المستمر مع محامي الدفاع، إذا كان السفير الحالي أخطأ، وهو مخطىء بالفعل ـ وتحتاج دبلوماسيته لإعادة نظر، فهذا لا يمنع التذكير بمن سبقه، وكانوا عند حسن ظن كل من اقترب منهم أو سمعه عنهم».

ونظل في «الأخبار» مع كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب والمعروف بعظيم محبته لهكذا حكومة وانجازاتها التي تذهله بشكل دائم، ولذا قال عنها في بابه اليومي ـ نص كلمة ـ «من التقاليد الدولية توقيع اتفاقية تتآخى بمقتضاها مدينة محلية مع أخرى أجنبية، وقيل أن اتفاقية تآخي تم توقيعها بين مدينة شتوتجارت الألمانية ومدينة الجيزة وبعد أن أصبحت المدينتان أختين امتلأت شتوتجارت بأكوام الزبالة».

ومن الزبالة إلى إنهاء موضوع المحطة النووية في الضبعة وتحقيق زميلنا بـ«المصري اليوم» علاء الغطريفي يوم الأربعاء الذي جاء فيه: وأكدت مصادر بمجلس الوزراء أن الحكومة كلفت لجنة من خبراء في الجيولوجيا والتربة والمناخ باختيار موقع جديد لإقامة محطة نووية لتوليد الطاقة، وبدأت اللجنة بالفعل إجراء دراساتها وأبحاثها لتحديد الموقع البديل.

وقالت المصادر إن بعض كبار المسؤولين في الدولة، ومن بينهم رئيس الوزراء غير متحمسين لاختيار الضبعة كموقع لإنشاء المحطة النووية، وأنهم يدافعون بقوة لاختيار موقع بديل، ومنها مقترح بإنشاء المحطة بعيدا عن الساحل بالصحراء الغربية بعمق 40 كيلو مترا.

وأضافت: إن بعض جماعات المصالح من رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وثيقة لأحد أهم معاوني الرئيس مبارك تضغط بقوة للحيلولة دون بناء المحطة النووية بالضبعة بهدف إقامة مشروع سياحي عالمي مماثل لمشروع أرض سيدي عبدالرحمن، وبالتعاون ايضا مع شركة استثمارية إماراتية كبرى».

وفي اليوم التالي ـ أمس ـ الخميس ـ واصلت «المصري اليوم» تركيزها على فضيحة الضبعة وموقع المحطة النووية، فنشرت تحقيقا لزميلنا علاء الغطريفي وعادل البهنساوي، جاء فيه: «أكد مصدر بوزارة الكهرباء أن هناك ضغوطا تمارس لاستبعاد الضبعة كموقع لإقامة أول محطة نووية مصرية وأن هناك محاولات من جانب الوزارة للإبقاء على الضبعة كأحد المواقع المرشحة لإقامة محطة نووية رغم قوة الضغوط من جانب بعض رجال الأعمال المقربين من السلطة، خاصة صاحب احدى القرى السياحية المتاخمة لموقع الضبعة الذي يعمل ايضا في مجالات اخرى كالعطور والطيران، وأن اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء لاختيار موقع جديد بديل لمنطقة الضبعة غير قانونية لأنها تخالف القانون رقم 13 لعام 1976 المنظم لأعمال هيئة المحطات النووية وأن وزارة الكهرباء لم تخطر بتكليف لجنة لاختيار مواقع بديلة لمنطقة الضبعة وأن هيئة المحطات النووية، أرسلت طلبا إلى المجلس الأعلى للطاقة للموافقة على مناقصة لتحديث موقع الضبعة لطرحها على المكاتب الاستشارية العالمية ولم يتم الرد على الطلب حتى الآن».